زوجته اعتمادا على صونها خلافا لما بحثه الاذرعي من
قبول شهادته عليها اعتمادا على ذلك ولا تقبل شهادة جار
لنفعه نفعا فترد شهادته لعبده سواء كان ماذونا له ام لا
ومكاتبه ان له فيه علقة نفعه لو شهد بفلس المشتري
وفيه شفعة لمكاتبه قبلت ولغريم لميت وان لم تستغرق
تركته الديون او عليه حجر فلبس لانه اذا ثبت للغريم ثبت
لنفسه المطالبة به وترد شهادته ايضا بما هو ولي او وصي
او وكيل فيه ولو بدون جعل لانه يثبت لنفسه سلطنة النظر
وبراءة من ضمنه بادا او ابرا لانه يدفع بها الغرم عن نفسه
وبجراحة مورثه قبل اندمالها لانه لو مات كان الارش له
ولو شهد لمورث له مريض او جريح بمال قبل الاندمال قبلت
شهادته والفرق بين هذه والتي قبلها ان الجراحة سبب لكون
الناقل للحق اليه بخلاف المال وأجيب لمنع قبول الشهادة بهذه
في ذلك وامثاله بقوله تعالى وادنى ان يأتوا بالبينة
حاصلة هنا وبقوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادة خصم
وظنين والظنين المتهم ولهذا لا تقبل شهادة دافع
غرما اي عن نفسه ضررا كشهادة عاقلة بفسق شهود قتل
بملوكه من خطأ او شبه عمد وشهادة غريم مفلس بفسق شهود
دين اخر ظهر عليه لانهم يدفعون بها ضرر المزاحمة تتمة
لا تقبل شهادة مغفل لا يضبط اصلا او غالبا لعدم الوثوق
بقوله اما من لا يضبط نادرا او اغلب فيه الحفظ والضبط
فتقبل شهادته قطعا لان احدا لا يسلم من ذلك ومن تعارل
غلطه وضبطه فالظاهر انه كمن غلب غلطه وشهادة

صابر شهادته قبل ان يستشهد للتهمة ولخبر الصحيحين ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم
الذين يلونهم ثم يجيء قوم يشهدون ولا يستشهدون فان
ذلك في مقام الذم لهم واما خبر مسلم الا اخبركم بخير الشهود
الذي يأتي بشهادته قبل ان يسألها فمحمول على شهادة الحسبة
وهي ماخوذة من الاحتساب وهو طلب الاجر فتقبل سواء بقي
دعوى ام لا سواء كانت في غيبة المشهود عليه ام لا وهي
كغيرها من الشهادات في شروطها السابقة في حقوق الله تعالى
المحضة كصلاة وزكاة وصوم بان يشهد بتركها وفيما
لله تعالى فيه حق موكد كطلاق وعتق وعفو عن قصاص
وبقاء عدة وانقضائها وحد لله تعالى بان يشهد بوجب ذلك
والمستحب ستره اذا راى المصلحة فيه واحصان وتعديل وفاة
وبلوغ وكفر واسلام وتحمل مصاهرة ونبوة نسب ووصية
ووقف اذا اعتمد جهتها ولو اختلت الجهة العامة فيدخل كل
ما افتى به البغوي من انه لو وقف دارا على اولاده ثم الفقراء
فاستولى عليها ورثته وتملكوها فشهد شاهدان حسبة قبل
انقراض اولاده بوقفيتها قبلت شهادتهما ان اخره وقف
على الفقراء ان خصت جهتهما فلا تقبل فيها لتعلقها بحظوظ
خاصة وخرج بحقوق الله تعالى حقوق الادميين كالقصاص
وحد القذف والبيوع والاقارير لكن اذا لم يعلم صاحب الحق به
اعلمه الشاهد به ليستشهده بعد الدعوى وانما تسمع شهادة
الحسبة عند الحاجة اليها فلو شهدا ان ان فلانا اعتق عبده
او انه اخو فلانة من الرضاع لم يكف حتى يقولا انه يترقه او

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)